

في رحاب مدرسة التاريخ الوطنية

د/ محمد العربي الزيري



جامعة الجزائر 02

قبل عقود من الزمن، عندما دعوت إلى ضرورة تأسيس مدرسة التاريخ الوطنية، ارتفعت كثير من الأصوات مناهضة ومستنكرة لكنها لم تفعل ذلك من منطلق واحد. كان المناهضون والمستنكرون ثلاثة أنواع، أخطرها النوع الأول الذي يشتمل على مجموعة قليلة من أساتذة التاريخ في الجامعة والباحثين والدارسين المتألقين سواء في كونهم يسعون لخدمة وطن واحد أو في كونهم جميعا من نتاج مدرسة التاريخ الاستدمارية، (تجدر الإشارة إلى أن هذه الكلمة استحدثها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الذي وجد أن كلمة الاستعمار مظلومة لأنها كلمة طيبة حملت وزر المآسي التي يجلبها المدمرون الغزاة للشعوب المعتدى عليها). لأجل ذلك فإنهم كانوا مدركين، حق الإدراك، لمعقولية الدعوة لكنهم لم يكونوا مستعدين لقبول النتائج التي ستنتج عن ذلك.

ويتشكل النوع الثاني من بقايا الجزائريين الأهالي الذين عشش الغزو الثقافي في أذهانهم فلم يعودوا يقبلون فكرا غير الذي ينتجه أساتذة المدرسة الإستدمارية، ومن ثمة فهم يرفضون حتى مجرد الحديث عن مشروع تأسيس مدرسة التاريخ الوطنية، ويستنكرون جميع المعلومات الأساسية التي تأتي من جهة أخرى إيمانا منهم بأن الحق والصواب هو، فقط، ما يصدر عن الأساتذة الذين كرعوا من معينهم. هذا النوع، اليوم، هو الذي يسيطر على -مناصب الحل والربط في البلاد، ومن ثمة نستطيع القول إن مفاتيح الفهم والكتابة المستعملة في مجال التعامل مع التاريخ الوطني، بكل مراحلها، مزيفة في معظمها، وعليه فهي لا تفتح ولا تساعد على دخول عوالم العلم والمعرفة.

ومما زاد الطين بله وضاعف من الضبابية المخيمة على التاريخ بصفة عامة وتاريخ الحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني بصفة خاصة أن نظام الحكم أسند، رسميا، مسؤولية الإشراف على كتابة التاريخ في الجزائر إلى وزارة المجاهدين بدلا من أن تترك الحرية إلى العلماء أصحاب الاختصاص الذين أصبحوا يخافون الخوض، علنا، في كثير من الموضوعات التي يستحيل البت فيها خارج المنهجية العلمية.

إن نظام الحكم، إذ لجأ إلى هذه الطريقة فإنه كان يعلم أن مفاتيح الكتابة وإعادة الكتابة في التاريخ الوطني إنما وضعها منظرو مدرسة التاريخ الاستدمارية ومن ثمة رأى أن إسناد المسؤولية إلى وزارة المجاهدين يكون أخف الضررين. وكان يمكن أن ينقذ الوضع لو انتبه إلى ضرورة تأسيس مدرسة التاريخ الوطنية فيتولى أساتذتها وضع المفاهيم والمصطلحات انطلاقا من الواقع الجزائري. هذا من جهة، ومن جهة ثانية نشير إلى أن الجزائريين الأهالي تعبير لجأنا إليه مضطرين لتعيين الجزائريين الذين ما زالوا لم يتطهروا بعد من رجس الاستدمار.

أما النوع الثالث من المناهضين فيشمل المتعلمين الوطنيين الذين لم يرقوا إلى فهم حقيقة المدرسة الوطنية وما ينتظر منها من دور لا بد منه لكتابة التاريخ أو إعادة كتابته. هؤلاء أصبحوا، اليوم، كثرا من حيث العدد لكن قليلا منهم، فقط، هو الذي سلم من تأثير المفاهيم والمصطلحات التي وضعها أساتذة مدرسة التاريخ الاستدمارية. وعليه فإنهم هم الذين ينبغي أن يكونوا أول من يستفيد من الدور الذي سوف تؤديه مدرسة التاريخ الوطنية نظرا لاستعدادهم الفطري للعمل على التخلص من مفاهيم ومصطلحات مدرسة التاريخ الاستدمارية، وتباعا لبذل كل ما يجب من جهد لتطهير التاريخ الوطني علما بأن الفهم الصحيح للتاريخ شرط أساسي لتكوين الإنسان الكامل ولبناء الدولة القوية.

وإذا كان النوع الأول يرفض عن قناعة تأسيس مدرسة التاريخ الوطنية، ويسعى، بكل الحيل، لسد الطريق أمام كل من يحاول العمل على بعثها إلى الوجود لإيمان المشككين له بأن نشاط المدرسة الوطنية، عندما يوجد وينتشر، سيقضي على كل التشويه والتزوير الذي لجأت إليه المدرسة الاستدمارية لإبقاء الجزائر عالة على التاريخ ولترسيخ الأكذوبة التي ينشرها

قادة فرنسا والتي مفادها أن الجزائر لم تكن، أبدا، دولة عبر مختلف مراحل التاريخ، فإن النوعين الثاني والثالث إمعان ومعمعان فقط، أحدهما عن جهل والثاني نتيجة التقليد الأعمى لكل ما يصدر عن أساتذة مدرسة التاريخ الاستدمارية.

لأجل ذلك نؤكد أن تأسيس مدرسة التاريخ الوطنية ضرورة حتمية وأن كل الجهود يجب أن تبذل لتخليص هذا النوع الثالث من هيمنة أساتذة مدرسة التاريخ الاستدمارية حتى يتفرغ، ليس فقط، للإسهام في بعث الأسس المتينة لمدرسة التاريخ الوطنية ولكن للسعي، بكل ما أوتوا من قوة، في تمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه.

وعندما يكلف الباحث نفسه قليلا ويجهد في ميدان التنقيب والدراسة والتدبير، فإنه يرى بكل سهولة أن الأنواع الثلاثة يشربون، اليوم، من معين واحد ويستعملون نفس المفاتيح في تعاملهم مع تاريخ الجزائر كتابة وتفسيرا، لكن النوع الأول، فقط، هو الذي يساهم في صنع تلك المفاتيح انطلاقا من واقع الاستدمار الذي هو واقع إجرامي في الأساس.

رغم كل ذلك، فإن الناس لم ينتبهوا إلى المناورات التي تحاك حولهم بتشجيع من المسؤولين في أعلى هرم السلطة الذين يفتحون أبواب وسائل الإعلام والجامعات إلى ممثلي مدرسة التاريخ الاستدمارية من أمثال " بن يامين ستورة " و " شارل روبرت آجرون " الذين يبدوون وجوها ناعمة ويوظفون ذلك لترسيخ المفاهيم والمصطلحات القاتلة للفهم الصحيح.

إن المسؤولين في أعلى هرم السلطة، عندنا، عاجزون عن التخلص من هيمنة أساتذة المدرسة المذكورة. وفي غالب الأحيان، فإن تلك الهيمنة تمنعهم من التشكيك في ما تسوقه من المعلومات التي يوردها أولئك الأساتذة من تشويه وتزييف وتزوير. إن الأمثلة على ما نزعم كثيرة

إن المقصود بالمدرسة الوطنية ليست هي البناية التي تقدم فيها الدروس للتلاميذ على مختلف أعمارهم. نقول ذلك لأننا عندما دعونا، في الجامعة وعلى أعمدة الصحافة، إلى محاربة مدرسة التاريخ الاستدمارية اصطدنا بأساتذة من الجزائريين من "بقايا الأهالي" يقولون: "إننا زاولنا دراستنا بالمدرسة الفرنسية التي أوجدتها سلطات الاستعمار ومع ذلك فإننا درسنا

وندرس تاريخ الجزائر". لكن المدرسة التي نعنيها إنما هي تلك التي تضع المفاهيم والمصطلحات التي هي مفاتيح الفهم الصحيح، وبديهي أن الذي يضع المفاهيم والمصطلحات هو الذي يوجه الكتابة التاريخية الوجهة التي يختارها. والأمثلة، على ما نقول، كثيرة لكننا سوف نتوقف، بكثير من الإيجاز، عند بعضها مما نعتقد أن لها صلة متينة بالقضايا التي لها بالغ التأثير على فهم تاريخنا الحديث والمعاصر على حد سواء.

القضية الأولى التي نتوقف عندها، هي مسألة التعامل مع المفاهيم والمصطلحات. وتكون البداية من احتلال العاصمة الذي نؤرخ له بالخامس يوليو سنة ثلاثين وثمانمائة وألف. فمدرسة التاريخ الاستدمارية تغض الطرف عن حقيقة الاتفاقية المبرمة بين ممثلي الداي حسين والمارشال "دوبرمون" قائد الحملة العسكرية المعتدية، وتتحدث عن استسلام القطر الجزائري وهو غير صحيح لأن مدينة الجزائر وحدها هي التي سقطت، بقوة السلاح، في قبضة الجيوش الفرنسية، وحتى السقوط فإنه كان مشروطا لكن سلطات الاحتلال لم تحترم بنود الاتفاقية وهو ما ترتبت عنه مقاومات عسكرية شرسة لم تتوقف نهائيا حتى كان وقف إطلاق النار في التاسع عشر مارس سنة 1962.

تلك المقاومات التي دفعت البلاد، خلالها، مئات آلاف الشهداء والتي دمرت، أثناءها، عديد المداشر والقرى، ونهبت مئات آلاف الهكتارات من الأراضي وغلقت مقرات مصادر الثقافة الوطنية، وهجر مئات المثقفين الذين تركوا آثارهم في الجهات العربية والإسلامية التي حطوا فيها رحالهم وهي آثار ثينة، مع الأسف، لم نتمكن، حتى الآن، من جمعها وجلبها إلى الوطن. بل إن الجهات الرسمية المسئولة لم تكلف نفسها حتى بمجرد التنقيب عن أسماء أولئك العلماء الجزائريين الذين يحتفي، اليوم، غيرنا بآثارهم ويجهل عنهم كل شيء أبناء جلدتهم الذين هم في أمس الحاجة لتوظيف تجاربهم الهائلة وخبراتهم الواسعة في شتى الميادين.

لقد كان أهم بند في تلك الاتفاقية هو ذلك الذي يقول بالحرف الواحد: "تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأموالهم وتجارتهم وصناعاتهم، وتحظى نساؤهم بكل الاحترام.

إن قائد الجنرالات يتعهد بشرفه على تنفيذ كل ذلك، وأن تبادل هذه الاتفاقية سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح، وبعد ذلك، مباشرة، تدخل الجيوش الفرنسية إلى القصبة ثم إلى جميع الحصون المدنية والبحرية".

وكان نفس المارشال "دوبرمون"، الذي وقع الاتفاقية، ينشر بين الناس بيانا يؤكد أن "الجيوش الفرنسية لن تبقى في الجزائر أكثر من ستة أشهر.. تلك هي نية الحكومة. وعندما نشرع في الإجلاء، فإنني أترك الأمور بين أيدي الجزائريين وتحت تصرفهم".

إن أساتذة مدرسة التاريخ الاستدمارية لم يولوا كل ذلك أي نوع من الاهتمام، بل إنهم لا يخلون، لا من أنفسهم ولا من الدارسين والباحثين، إذ يضربون بنص الاتفاقية عرض الحائط ويحملون الجانب الجزائري مسؤولية نكث العهد، ولا يعترفون بأن الاحتلال كان عدوانا على دولة كانت قائمة بذاتها ومعترف بها في الداخل وفي الخارج. وبالتدريج تمكنت سلطات الاحتلال من تغييب الدولة الجزائرية، نهائيا، ومن إخراج شعبها من مسرح التاريخ وتفكيك أواصر المجتمع فيها، ومن تحويل اقتصادها الذي كان مزدهرا إلى ذيل مكمل للاقتصاد الفرنسي. فمدرسة التاريخ الاستعمارية لا تتوقف عند مسألة نكث العهد الذي هو أساسي في تحديد العلاقات بين الأطراف المتعاقدة وتعمل، جاهدة، على التشكيك في الواقع والتعقيم عليه. في هذا الصدد كتب إمام التاريخ بالنسبة لشمال إفريقيا، السيد شارل أندري جوليان، على لسان الدكتور "بوديشون"، في الصفحة الرابعة والأربعين بعد المائة الثالثة من كتابه الموسوم "تاريخ الجزائر المعاصر": "لفرنسا الحق في أن تقول للأندجان: إن تنظيمكم الاجتماعي وطباعكم البشرية وعاداتكم، كل ذلك يجعلكم خارج القانون الخاص بالشعوب المتحضرة. كنتم أول من نكث العهد المبرم مع "بورمون" بينما احترمت (أنا) الحقوق التي ضمنتموها لكم. وعندما أمتكم، للصالح العام، فإنني كنت كريمة في تعويضكم.. وكلما أتيت لكم الفرص، فإنكم قمتم باغتيال رجالي المعمرين والأجناد.. وفي المساجد كثيرا ما يلقي أمتكم الخطب المناهضة لي. إنكم تفرحون بكل مصيبة تصيبني وتحمدون الله على ذلك".

لم يذكر الدكتور "بودشون" ما نقله السيد "بوديكور" من مشاهد مرعبة لجرائم ارتكبتها جنود فرنسيون ضد الأبرياء كذلك الجندي الذي استعمل سلاحه الأبيض ليقطع ثدي امرأة " مسكينة تتضرع للمعتدي عليها كي ينهي حياتها ويخلصها من الآلام المبرحة"، أو كذاك الجندي الآخر الذي "يأخذ، أمام الناس، طفلا من رجله ثم يكسر رأسه على الحائط"، أو كتلك المجموعة من الأجناد "التي ارتكبت، أمام الجميع، أشنع الأفعال التي لا يستسيغها سوى من كان فاقدا للعقل ومجردا من كل صفات الإنسانية".

ولم يذكر، كذلك، أن الجيش الفرنسي قد عاث، فسادا، في المدينة. فنهبت الديار وسلب المتاع وانتهكت الأعراض وأريققت الدماء وسبق الرجال والنساء إلى المنفى داخل البلاد وخارجها ووقع تهدم المنازل والمخلات وتخريب المساجد وغيرها من المؤسسات العمومية قصد إدخال الرهبة على قلوب السكان، فلا يقاومون ولا يثورون. ولقد كان الأجناد الفرنسيون، وهم يقومون بهذه الأعمال الوندالية البربرية، يسيرون على خطى قادتهم وضباطهم السامين أمثال الجنرال كلوزيل الذين كانوا يستولون على الجوامع والقصور فيهدمونها بحثا عن الكنوز وبقصد الاستحواذ على الزراي والثريات وغير ذلك من الأشياء الثمينة التي يقول حمدان خوجه إن معظمها كان ينقل إلى مدينة تولوز في حين تذكر المصادر أن كنوز القصة كلها أرسلت إلى لندن حيث تقاسمها شارل العاشر ووزير خارجيته تاليران.

وعندما رأى الأهالي أن عشرات الهكتارات من أراضي متيجة الخصبه تغتصب بعد قتل أصحابها أو نفيعهم، وعندما لاحظوا أن، "فوكو" و"دور شنبو" وكلوزيل يدعون إلى فكرة الاستئصال وإعلان حرب الإبادة ضد الشعب الجزائري. ولما ظهرت نوايا فرنسا الحقيقية وأحس السكان بالخدعة، راحوا ينظمون المقاومة دفاعا عما تبقى وأملا في استرجاع المسلوب. وفي ميدان آخر يرى بعض الجزائريين، نقلا عن أساتذة مدرسة التاريخ الاستعمارية، أن الأمير عبد القادر وحمدان بن عثمان خوجة "قد جسدا بكيفية مثلى ونوعية، التزعتين اللتين ظهرتتا في وقتهمما واللتين أحكما توظيفهما على أرض الواقع". وللتذكير، فإن المقصود

بالتزعتين هما نزعة الحوار أو النزعة الحداثية ونزعة التصادم أو النزعة القتالية، على حد تعبير أمثال الأستاذ عبد القادر جغلول.

وإذا كان المرء لا يجد مبررا لوصف التزعتين بالقتالية والحداثية وجعلهما حكرا على رجلين اثنين فقط، فإن التحرر من هيمنة مدرسة التاريخ الاستعمارية يقودنا، حتما، إلى الحديث عن التزعات الأخرى التي شكلت روح المقاومة في الجزائر، ونعني بذلك ما كان يجري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي مجالات تجاهلها المؤرخون الفرنسيون، لأن في دراستها الأدلة القاطعة على أن المقاومة، في دار الجهاد، لم تتوقف إلى أن كان وقف إطلاق النار في التاسع عشر مارس 1962.

ومن جهة ثانية، فإن ذات التحرر يدفعنا إلى طرح عدد من الأسئلة حول المصطلحات والمفاهيم التي وضعها أساتذة المدرسة المذكورة والتي تقف حائلا بيننا وبين الرقي والتقدم والازدهار لأنها تبقينا في حالة التبعية المطلقة. ومن جملة تلك الأسئلة نتوقف عند اثنين منهما لما لهما من علاقة متينة بموضوعنا الحالي. وتأتي صياغتهما على النحو التالي: ما هي الحداثة؟ وما هي شروط تشكل النخبة؟

إن الإجابة على هذين السؤالين ستسلط كل الأضواء الكاشفة على المفهومين المغلوطين اللذين اتخذت منهما المدرسة الاستعمارية منطلقا أساسيا لتفسير ظاهرة الحركة الوطنية التي ملمت سائر الطاقات الحية ثم أحكمت تنظيمها وإعدادها لخوض المعركة التي انتهت باسترجاع السيادة الوطنية.

فالحداثة، حسب أساتذة المدرسة المذكورة، هي من اختصاص حاملي شهادات المدرسة الفرنسية إذ " لا أحد ينكر أن التعليم الفرنسي هو الذي كون النخبة الحداثية" والدليل على ذلك، دائما حسب رأيهم، أن " قواعدنا مشكلة من المعلمين بينما يكون قيادتنا حاملو الشهادات الجامعية وخاصة منهم المتخرجون من كليتي الطب والصيدلة، على غرار ذينك الزعيمين الكبيرين: الطبيب محمد صالح بن جلول والصيدلي فرحات عباس". إن هذا الرأي نجده بصراحة في كتابات المؤرخ الفرنسي السيد شارل روبرت أجرون

الذي يؤكد في الصفحة الأربعين بعد المائتين من تاريخ الجزائر المعاصر " أن حركة الشباب الجزائري المكونة في مجملها من المتطورين المفرنسين إلى أبعد الحدود، إنما تخرجت من مدارس الجمهورية وتقمصت العقلية الفرنسية. فهي ذات توجه لائكي/لبرالي ومرجعيتها هي العبقورية الفرنسية، ولا تسعى سوى إلى المطالبة بالمساواة ". ويقول الأستاذ علي مراد، تأكيداً لذلك الرأي، "إن مهمة هذه النخبة كانت محصورة في نشر التعليم الفرنسي وتعميم الفكر الفرنسي في أوساط الجماهير المسلمة".

إن التفكير بهذه الطريقة نوع من الهرطقة، إذ لا يعقل أن يكون من النخبة الجزائرية من يعمل على نشر التعليم الفرنسي وتعميم الفكر الفرنسي في أوساط الجماهير المسلمة على حساب التعليم العربي وتعميم الفكر العربي الإسلامي، خاصة وأن النخبة في مفهومها الصحيح إنما هي طليعة المجتمع المتلاحمة معه في السراء والضراء، والعاملة، بلا هوادة، على فعل كل ما من شأنه أن يضمن له الرقي والتقدم والازدهار. أما إذا كان من يسمون النخبة يعيشون في عزلة عن جماهيرهم الشعبية، يجهلون تاريخهم، بكل مراحلهم، ويسعون، بكل الوسائل، للاندماج في مجتمعات البلدان المستعمرة (بكسر الميم)، فإنهم لا يستحقون تسميتهم، بل إنهم يكونون دون مستوى المواطنين البسطاء الذين يكتفون بعيشة البهائم أي الأكل والشرب والنوم والتوالد.

إن أساتذة المدرسة الاستعمارية يعلمون، كما يعلم غيرهم، أن حمدان لم يكن مواطناً عادياً بل مسئولاً كبيراً و مثقفاً من ذوي المستويات العالية. رغم ذلك فإن معلوماته غير موثوقة بها. أما المؤرخون الفرنسيون الذين جاؤوا بعد قرن من الاحتلال ولم يكن لهم إطلاع على المحفوظات الجزائرية التي ألفتها أمثال "كلوزيل" و"روفيقو" و"كافينياك" و "سانتارنو" وغيرهم، وهي ذات المحفوظات الجزائرية التي اعتمدها حمدان والعنابي والكبابطي في كتاباتهم المنشورة أو التي ما تزال مخطوطة، فإن ما يقدمونه من معلومات يأخذ قيمة المقدسات التي لا يأتيها الباطل أبداً.

وعودة إلى مفهوم الحداثة، فإننا لا نقبل تعريف أساتذة المدرسة الاستعمارية، ونرى أن الحداثة الحقيقية تكون مستحيلة ما لم تتغذى من الأصالة وتتفاعل مع الحاضر قصد التفكير في المستقبل الأفضل. إن الحداثة، في مفهومها الصحيح، ثورة وأفق مفتوح على كل إمكانات الإبداع الذاتي في التاريخ. وعلى هذا الأساس، فإن جعلها مقصورة على الذين يتعلمون في المدارس الفرنسية ضرب من الخطب الناتج عن عما يسميه الأستاذ ملك بن نبي: "قابلية الاستعمار". ذلك أن مهمة المدرسة تتجاوز تعليم اللغة والمواد العلمية لتشمل مجالات التربية وصقل الشخصية وفقا للمعطيات الحضارية والثقافية، وحيث أن هذه الأخيرة في فرنسا تختلف كلية عما كانت تتميز به في الجزائر، فإن الجزائريين الذين يتخرجون من المدرسة الفرنسية يكونون، بالرغم منهم، مختلفين، في أغلب الحالات، عمن كانوا يسمون "الأهالي" والذين تشكل منهم الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الجزائري. وحتى إذا سلمنا بأن الإدارة الكولونiale تسمح لتلك الأقلية بالاستفادة من الحداثة، فإن هذه الأخيرة لا يمكن أن تنتقل إلى جماهير الشعب التي يفرض عليها واقع الاحتلال العيش على هامش التاريخ.

وبالإضافة إلى كل هذا وذاك، وإذا سلمنا بأن الحداثة حكر على خريجي المدرسة الفرنسية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: ما هي الفائدة التي تجنيها جماهير الشعب المثقلة كواهلها بقوانين الاستثناء وقانون الاندجين وغير ذلك من المراسيم والأمريات التي تجعل منها أقتانا يعيشون على هامش التاريخ؟ ثم ماذا تعني الحداثة التي يختص بها متعلمون يلهث معظمهم وراء الاندماج في مجتمع غير مجتمعهم ويرفضون الالتحام بأبناء شعبهم؟

من هذا المنطلق، يتحتم القول إن خريجي المدرسة الفرنسية لا يمكن أن يكونوا دعاة حداثة بالنسبة للشعب الجزائري المسيطر عليه من طرف منظري المدرسة المذكورة، كما لا يمكن أن يكونوا "حداثيين" بالنسبة للمجتمع الفرنسي، ذلك أنهم يجهلون قيم المجتمع الجزائري وتقاليد وديانته وأخلاقه حتى ينتظر منهم العمل الواعي على إحداث التغيير الذي يكون في أساس فتح الآفاق الواسعة أمام العقل يخلص الناس من الأفكار المميتة ويفسح المجال للثورة الثقافية تعيد تكوين الإنسان دون تجريده من أصالته. وكما أنهم يجهلون المجتمع الجزائري،

فإنهم لا يمكن أن يكونوا كالعابرة الفرنسيين في معرفة المجتمع الفرنسي حتى يكونوا من "الحدائين" الفرنسيين، وبالتالي فإن الواقع يجعلهم أبعد ما يكونون عن "الحدائين" في المجتمعين الجزائري والفرنسي.

و خلاصة القول، فإن خريجي المدرسة الفرنسية من الجزائريين قد يستفيدون، فرادى، من الحدائنة التي يعيشها المجتمع الفرنسي بفضل الحركات الفكرية والإبداعية التي يقودها ويطورها عظماء الفكر الفرنسي. ومن الممكن أنهم، بفضل قراءاتهم ومستوياتهم العالية، يرقون إلى درجة التمثيل، لكنهم لا يستطيعون إسقاط ما تمثلوه على المجتمع الجزائري، لأن الثورة على القدم في أوروبا عامة وفي فرنسا بصفة خاصة لم تنطلق من نفس المبادئ التي يجب أن تكون هي المنطلق في الجزائر التي عرفت الانحطاط والتجهيل وتعرض شعبها للتهميش وللإبادة والاستبداد، وحيث واقع الإسلام لا علاقة له بواقع المسيحية في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

إن كل ما سبق لا يعني أن جميع الجزائريين المتخرجين من المدرسة الفرنسية لا يمكن أن يكونوا في أساس تحديث المجتمع الجزائري، بل إن ذلك ممكن جدا لكن شريطة أن يضيفوا إلى ما تعلموه من خلال تمثيلهم للفكر والثقافة الفرنسيين تبجرا في التراث الوطني بكل أنواعه وفهما صحيحا للإسلام الذي هو في حقيقته ثورة على الجمود والتقاليد البالية.

لكن معظم خريجي المدرسة الفرنسية من الجزائريين يرفضون أن تكون هناك حضارة غير الحضارة الغربية، بل إن منهم من ينكر على اللغة العربية قدرتها على تعليم العلوم بجميع أنواعها. ومن المؤسف أن أمثال هؤلاء هم الذين أسندت لهم مناصب الحل والربط في جزائر ما بعد وقف إطلاق النار في التاسع عشر مارس سنة 1962. وإن زمام الحكم ما زال بين أيديهم إلى يوم الناس هذا. ومن الغريب أنهم ما زالوا يؤمنون بأنهم يمثلون الحدائنة وبأنهم القادرون، وحدهم، على "إنقاذ الجمهورية وحماية البلاد من السقوط في أيدي الظلاميين". يجهلون أنهم هم الظلاميون وما أخطر الذي يجهل ويجهل أنه يجهل.

يقول سجل التاريخ في الجزائر، ما بعد استرجاع الاستقلال الوطني، إن "الحداثيين" مفهوم أساتذة مدرسة التاريخ الاستعمارية، هم الذين ظلوا يسيرون شؤون الدولة في جميع الميادين، ومع ذلك فإن البلاد لم تعرف الحداثة ولم يجد التحديث إليها سبيلا. معنى ذلك أن الحداثة التي هي الثورة بكل معانيها لا تختص بها سوى النخب التي تكون قادرة على توظيف التراث الوطني لحسن الاستفادة من القيم العالمية الجديدة التي لا تكون متناقضة مع الأصالة التي هي نسغ الحياة ومصدر المناعة وضمان الخروج من دائرة التخلف. ومعنى ذلك، أيضا، أن الحداثة لا تتوقف عند تعلم اللغة الفرنسية وقراءة المؤلفات المعاصرة ومحاولة تقليد أنماط الحياة السائدة في الغرب. كل ذلك يبقى مظهرا يمكن تسويقه في غير المجتمع الجزائري الذي ينتظر من نخبه أن تدرس، قبل كل شيء، تاريخها الخالص من تشويه المدرسة الاستعمارية، وأن تندمج في جماهيرها الشعبية حتى تطلع على ما ينبغي تغييره من عادات فاسدة وتقاليد بالية، ولكي تعرف كيف تأخذ بيدها لإنجاح عملية التحديث.

غير أن هذه العملية تتطلب توفير مجموعة من الشروط أهمها وجود مدرسة التاريخ الوطنية التي ظهرت معالمها في الثلث الأول من القرن العشرين يتزعمها أمثال الشيخ مبارك المليلي والشيخ أحمد توفيق المدني، لكنها سرعان ما خمدت جذوتها بفعل مؤامرات الإدارة الكولونيالية.

وبعد وقف إطلاق النار، وابتداء من سبعينيات ذات القرن، رفع لواءها عبقرى زمانه الأستاذ العلامة مولود قاسم نايت بلقاسم الذي استطاع، بإمكانياته الخاصة، أن يضع عددا من المؤلفات التي كان يمكن أن تكون المنطلق ليس لإرساء قواعد مدرسة التاريخ الوطنية فحسب، بل ولإشعال فتيل الثورة الثقافية التي تغنت بها الجزائر عقودا كاملة لكن من دون نتيجة تذكر بسبب تناقضها مع مفاهيم "الحداثيين" المزيفين الذين كانوا وما زالوا ينتظرون كل شيء من الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، وهم، مع شدة الأسف، يسيطرون سيطرة مطلقة على دوايب الدولة بكل أنواعها وفي جميع المستويات.

وفيما يتعلق بالنخبة بضم النون فهي، في مفهومها الصحيح، خيار القوم وأكثرهم قدرة على فهم الواقع المعيش، ومن ثمة فهي طلائع المجتمع التي تجيد إدراك حقيقته ولا تتوان في بذل كل ما لديها من إمكانيات لإصلاح أحواله ودفعه دفعا قويا في طريق الرقي والتقدم. ولقد ظهر تعبير " النخبة" في الجزائر في مطلع القرن العشرين لما بدأت تظهر على الساحة السياسية والاجتماعية أعداد من " الأهالي" ممن أتيحت لهم فرصة التمدن والحصول على بعض الشهادات العلمية ومن أصبحت لهم إمكانية الاندماج في المجتمع الفرنسي كمواطنين من الدرجة الثانية على أكثر تقدير، أما " الأهالي" الذين تدرسوا في إطار التعليم الحر فإنهم لم يذكروا في عداد النخبة حتى ولو عندما يعودون إلى البلد مثقلين بشهادات عليا من الوطن العربي. هؤلاء، كانوا هم " العلماء" أو " المعمون" الذين لا يمكن، في منظور الإدارة الكولونيالية، أن يكونوا ضمن الأخيار.

وعلى عكس منظور الإدارة الكولونيالية، فإن العقل يرفض أن يكون من " النخبة" من كان يجهل تاريخ شعبه أو من كان لا يعرف منه سوى ما وضع بأقلام الغزاة المحتلين. وبديهي أن من جهل تاريخه يفقد الذاكرة ويستعصي عليه الالتحام بأبناء جلدته. لكن هذا ليس هو رأي السيد شريف بن حبيلس، أحد زعماء من كانوا يسمون "النخبة الجزائرية" في مستهل القرن العشرين. لقد نشر الرجل سنة 1914 كتابا بعنوان: " الجزائر الفرنسية كما يراها واحد من الأهالي"، جاء فيه على الخصوص: " إن النخبة هي أولئك الشبان المتخرجون من الجامعات الفرنسية، القادرون، بأعمالهم، على الارتقاء فوق الجماهير الشعبية... إنما لا تعني الأغلبية من الشواش والكتبة العاديين، بل هي محصورة في الأقلية التي حصلت على تعليم جاد أو تمكنت من احتلال مناصب عالية في أسلاك الجيش والتعليم والقضاء".

على هذا الأساس، فإن النخبة، على حد تعبيرهم، هي كل الجزائريين الذين يسعون للتشبه بالأوروبيين أو كما قال جون جوريس: " هي مجموعة من الناس الضائعين بين الحضارتين العربية والأوروبية".

إن النخبة بحكم تكوينها وإمكاناتها الفكرية، والعقلية، هي الطليعة الواعية التي تدرك، إدراكا كاملا، واقع جماهيرها الشعبية، وتعمل بكل ما لها من قوة لفائدة التغيير الذي يحقق لها المستقبل الأفضل.. إنها لا يمكن أن تكون هي تلك التي تتنكر، عن علم أو عن جهل، لحضارة شعبها الأصلي وثقافته في سبيل المطالبة بحق المواطنة لدى شعب آخر، مبدية كل الاستعداد للتنازل عن أقدس المقدسات من أجل أن تقتطع لها مكانة على الهامش بعد أن كان يمكن أن تكون في الطليعة.

فمثل هؤلاء الناس ظلموا بإضفاء صفة النخبة عليهم لأنهم يتعالون على أفراد شعبهم وينظرون إليهم بازدراء لاعتقادهم أن تمسكهم بأصالتهم يبعدهم عن الحضارة الغربية التي هي عنوان التقدم في مفهومهم. ونتيجة لذلك التعالي صارت جماعة " النخبة" تشعر بعقدة الكمال، وهو الأمر الذي قاد بالتدريج إلى اتساع الهوة بينها وبين جماهير الشعب. أما تجاه المجتمع الجديد الذي أقحمت نفسها فيه فإن شعورها بخالف تماما إذ هو شعور بالنقص، وهو أمر طبيعي لأن الدخيل لا يكون أبدا في مرتبه صاحب البيت، الأصل،

ويكون الأمر هينا، وتكون مأساة الشعب الجزائري قابلة للتجاوز، لو أن أفراد النخبة المزيفة، أولئك، يلتزمون بحدود الوضع الاجتماعي الذي اختاروه لأنفسهم، لكن جهلهم المركب يرفض إبقاءهم في مرتبة الأمعي الممعى ويحجب عنهم الحقيقة التي أصبحوا بمقتضاها أجنب أو شبه أجنب في مجتمع الآباء والأجداد، ولأجل ذلك تراهم يعتقدون، رغم كل شيء، أنهم أخيار الشعب وأن من حقهم احتلال الصدارة في سائر مؤسسات الدولة.

هكذا بدا للنخبة المزيفة أن باستطاعة أفرادها أن يكونوا فرنسيين كاملي الحقوق في المجتمع الفرنسي أو ناقصيها قليلا حسب الأوساط والظروف، وفي ذات الوقت يكونون قياديين في الجزائر يحتلون مناصب الحل والربط في مؤسسات لا علاقة لها بالشعب الذي يرفض مساعدتهم الرامية إلى سلخه عن أصالته وتحويله إلى كيان ممسوخ داخل الكيان الفرنسي الذي لا علاقة له بالجزائر العميقة إذا استثنينا علاقات المستبد المنتصر بالهزوم المستبد به.

لقد كانت النخبة المزيفة في الجزائر متشعبة بالفكر الاستعماري الذي جعلها تؤمن، ونتيجة الإيمان تصرح: " أن الجزائر، قبل سنة 1830، لم تكن كيانا سياسيا وقانونيا قائما بذاته، بل فوضى وعدم استقرار كان لابد من تدخل فرنسا فيها لفرض النظام وإقامة دوايب الإدارة القادرة على تحسين أوضاع الجزائريين في جميع الميادين باستثناء المساواة مع الفرنسيين التي عارض الكولون تجسيدها على أرض الواقع".

إن هذا التفكير الخاطئ هو الذي جعل جماعة " النخبة"، في الربع الأول من القرن العشرين، يبدلون كل ما في وسعهم من جهد للحصول على المساواة في ميادين السياسة والتعليم ولتشجيع الهجرة إلى فرنسا بالإضافة إلى المطالبة بالجنسية الفرنسية رافعين ذات الشعار الذي مازال بقاياهم متمسكين به والقائل: " إن الإسلام ليس قانونا ينظم حياة الإنسان، بل هو مسألة ضمير تخص الخالق والمخلوق فقط".

وعندما كانت الحرب الإمبريالية الأولى، سارعت " النخبة" إلى الانخراط في الجيش الفرنسي، وذلك للتدليل على مدى إخلاصها "للوطن الأم"، واستعدادها للتضحية القصوى في سبيل حريته وسلامته ترابه. ورغم ذلك، فإن السلطات الاستعمارية قد أدارت لها الظهر ولم تعرها أدنى اهتمام لعلمها بأن عدد أفرادها كان صغيرا وبأن تأثيرها في أوساط المجتمع الجزائري لا يكاد يذكر.

لقد كانت "النخبة" تنتظر من الحكومة المركزية في فرنسا إجراءات واسعة وسخية تسمح لأعداد كبيرة من "الأهالي" بالاندماج في المجتمع الفرنسي. غير أن ذلك لم يحصل إذ لم يصدر عنها سوى قانون الرابع من شهر فيفري سنة 1919 الذي حدد كيفية الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية بالنسبة لمن قرروا التخلي عن أحوالهم الشخصية من جهة والذي رسم النظام السياسي الخاص بالرعايا الذين يرفضون التخلي عن الأحوال الشخصية من جهة ثانية.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن "النخبة" لم تقنط من رحمة فرنسا الاستعمارية وأسست في إطار الإصلاحات التي جاء بها قانون 1919، حزبا سياسيا للمطالبة بالاندماج عن طريق التجنيس الجماعي، رافعين شعار اللائكية والماسونية. بل إن عددا منهم، على غرار بلقاسم

إيعيزين وحسني لحق، قد تجاوز ذلك إلى الدعوة، علنا، للتخلص من الإسلام والعمل على إرجاع الجزائر إلى العالم المسيحي باعتبارها كانت قطعة منه في سالف الأيام.

وعندما يعود الدارس المتأمل إلى نص الاتفاقية المبرمة بين ممثلي الداي والمارشال "دوبرمون" فإنه لا يمر مر السحاب على ما جاء فيها من أن "تبادل هذه الاتفاقية سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح، وبعد ذلك، مباشرة، تدخل الجيوش الفرنسية إلى القصبة ثم إلى جميع حصون المدينة والبحرية".

القضية الثانية هي مسألة قيام الدولة ذاتها. فمدرسة التاريخ الاستدمارية تنكر على الجزائر أنها كانت، قبل العدوان الفرنسي في عداد الدول. ونظرتها هذه هي التي تسليح بها الحكام الفرنسيون وبعض "الجزائريين الأهالي" ليجهروا بالقول: إن الجزائر، قبل سنة 1830، كانت مجموعة من القبائل المتنافرة والمتناحرة التي لا تتوفر على صفات الدولة. كتب الأستاذ "شارل أندري جوليان" في مستهل الصفحة الأولى من مؤلفه المذكور، آنفا، "كانت الجزائر، في الواقع، مستعمرة استغلالية تسيرها أقلية من الأتراك بمساعدة أعيان من الأهالي". ثم أورد في ذات الصفحة: "إنها كانت جمهورية عسكرية يمارس السلطة المطلقة فيها قائد تابع للمليشيا الإنكشاريين الأتراك". ودائما في تلك الصفحة الأولى جاء حرفيا: "كان الداي ينتخب من طرف مجلس أعلى يسمى الديوان مشكل من ستين عضوا ما بين ضباط وموظفين سامين". وفي الصفحة الثانية كتب إمام مدرسة التاريخ الاستدمارية: "لكن الدولة الجزائرية لم تكن جزائرية إلا بالاسم، وأن واقع الأتراك حتى وإن كانوا مثل رعاياهم مسلمين لا يغير شيئا من طابع النظام الاستعماري الذي يفرضه عدد قليل من الأجانب المميزين على السكان الذين يقبلونه على مضض".

هكذا يكتب التاريخ أحد أئمة مدرسة التاريخ الاستدمارية. والحقيقة التي تستشف من الأصول لتي من دونها يضيع التاريخ هي أن الجزائر كانت، قبل العدوان الفرنسي، كيانا سياسيا وقانونيا قائما بذاته. معنى ذلك أنها كانت تسير من طرف جهاز بيروقراطي مدني وعسكري له صفات تتجاوز شخصية المسؤولين عليه والمتعامل معهم، أي تتوفر فيه مجموعة من القوانين

التي تقنن الواجبات والحقوق وتحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وكل هذه الحقيقة تشكل العنصر الأول من عناصر التعريف بالدولة.

وحينما يعود الدارس الجاد إلى كل تلك المزايع، يغربلها وينخلها، فإنه سرعان ما يقف عند الخلط الذي لجأ إليها السيد شارل أندري جوليان ليغرق القارئ، خالي الذهن، في متاهات المعرفة، ويرسخ لديه فقط عبارة " مستعمرة " بغير معناها الصحيح. ذلك أن معناها الصحيح يرجعها إلى عملية التوسع الجغرافي والديموغرافي وهو ما لم يحصل في الجزائر التي يتحدث عنها، لأن الإخوة عروج، خير الدين، إسحاق وإلياس لم يأتوا إلى جزائر بني مزغنة إلا بطلب ملح من أعيان المنطقة الذين أحسوا بالعجز عن مقاومة الاحتلال الإسباني ومنعه من السيطرة على ميناء بجاية. وكانت استجابة الإخوة واجبا دينيا خاصة وأن الجهاد البحري كان نشطا قصد إنقاذ أبناء الأندلس المهددين بالحرق والإبادة إذا هم رفضوا اعتناق المسيحية.

ومن جهة أخرى، فإن سجلات التاريخ لم تذكر أن غير الجزائريين الذين حكموا البلاد في العهد العثماني قد اغتصبوا الأراضي أو نهبوا الممتلكات بل على العكس، فإن تلك السجلات قد خلدت أسماء الدايات والبايات الذين أوقفوا أملاكهم وثوراتهم لخدمة المساجد والزوايا وسائر المراكز الثقافية. في هذا الإطار، واحتفالا بمرور مائتي عام على تشييد الجامع الأخضر الذي كان مركز إشعاع الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس، جاء، بقلم هذا الأخير، على أعمدة "الشهاب" سنة 1938: " كان حسين (الذي شيد) على خطى أسلافه في سياسة التعمير والإنشاء، فنظم المدينة وخطط شوارعها.. وحافظ على توطيد الأمن طيلة مدة حكمه. وكما كان له ولع بالعمارة، كانت له عناية فائقة بالعلم ".

ومن بين إنجازات صالح باي خليفة حسين المشار إليه أعلاه، تجدر الإشارة إلى المدرسة الكتانية التي شيدها سنة 1775 والتي يوجد بها ضريحه الذي يزوره المواطنون إلى غاية هذا اليوم، والتي كانت مشتلة وطنية تخرج منها عدد كبير من إطارات ثورة نوفمبر 1954.

ودائما في قسنطينة، وفي سنة 1789، فإن الفضل يعود إليه في وجود الجامع الحنفي ومدرسة جامع سيدي لخضر، وتحديد القنطرة الكبيرة سنة 1792. أما في عنابة، فإنه شيد

الجامع الكبير سنة 1791 الذي ما زال الزائر يقرأ على حائط القبلة فيه أبياتا شعرية راقية منها: به جاد تاج الدين والمجد "صالح".

أما في دار السلطان، فإن حكم الداوي محمد عثمان قد دام ربع قرن كامل، أي من سنة 1766 إلى سنة 1791، وتقول سجلات التاريخ إنه كان مبدعا خاصة في ميادين الحرب والتشييد والتعمير. فهو الذي قام بتطوير صناعة المراكب الحربية واستعمل، لأول مرة، مراكب "النتشون"، وأقام الحصون والثكنات العديدة على غرار البرج الحديد و برج السردينة بميناء العاصمة، كما أنه أبدع في شؤون الري وتولى تصريف عين الحامة في قنوات المدينة وأوقف لصيانة ذلك جل أملاكه.

أما ثقافيا، فإن الداوي محمد عثمان كان يجلب العلماء ويشجع نشاطهم الفكري والأدبي. وعرف عنه بذل الجهود الكبيرة لرعاية مدن العلم والمعرفة مثل مازونة ومعسكر، حيث ذاع صيت أمثال أبي راس محمد الناصري المعسكري صاحب "عجائب الأسفار"، والشيخ بن عبد الله المغيلي، والشيخ العربي بن النافلة، والشيخ عبد العزيز الثميني، والشيخ أبو زكرياء يحيى بن صالح، والشيخ أحمد بن هطال صاحب "رحلة محمد الكبير" والشيخ أحمد بن سحنون صاحب " الثغر الجمالي" وغيرهم من العلماء كثير، تألقوا في الدراسة والتدريس وفي خوض المعارك التي كان يقودها الداوي بنفسه في سبيل تحرير مدينة وهران. ولقد ظل العلماء وتلاميذهم على هذه السيرة المؤازرة لنظام الحكم في الدفاع عن أرض الوطن بل تضاعف الإقبال على الجهاد في عهد حسن داي (خليفة الداوي محمد عثمان) حيث سجل التاريخ استشهاد بعضهم مثل العلامة "أبو عبد الله محمد بن الطاهر بن حواء" قاضي مدينة معسكر. معنى كل ذلك أن الداوي محمد عثمان كان يحظى بثقة الجماهير الشعبية والأعيان في آن واحد، وفي ذلك دحض للزعم القائل إن نظام الحكم في الجزائر كان معزولا عن الشعب.

وهناك دليل آخر على حب المواطنين الجزائريين لهذا الحاكم العملاق، نستشفه من التقرير الذي أرسله ممثل بريطانيا في الجزائر إلى وزير خارجيته "اللورد غرينفيل" بتاريخ 13/07/1791 والذي جاء فيه على الخصوص: "توفي داي الجزائر، محمد عثمان، يوم 12 يوليو

بين السابعة والثامنة صباحا، مأسوفا عليه كثيرا من رعاياه، وقد خلفه حسن الخزناجي، دايا جديدا، في ظرف نصف ساعة من دون شغب". مع العلم أن الممثل البريطاني المذكور كان من أكثر الممثلين الأوروبيين سعيا لإقناع الحكومة الجزائرية بالتخلي عن الثورة الفرنسية والانضمام إلى أوربا في محاربتها، على غرار ما فعل السلطان سليمان خان الثاني ومن بعده السلطان أحمد خان الثاني، وفي ذلك حجة دامغة على استقلال الجزائر عن الباب العالي في اتخاذ ما يحلو لها من قرارات. وتقول سجلات التاريخ إن محمد عثمان ومن بعده حسن داي قد رفضا كل الإغراءات وظلا يقدمان المساعدات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية للشعب الفرنسي ولثورته.

وكان حسن داي، أو باباحسن، خير خلف لخير سلف. ترك مآثر كثيرة في مجال العمران من أهمها جامع كتشاوه الذي شيده مباشرة بعد توليه الحكم والذي "أنفق عليه أموالا طائلة وبذل في إتقانه الجهود الفائقة، إذ جلب له مواد البناء الجيدة من جهات قاصية ولا سيما صواريه الرخامية التي أمر بصنعها في إيطاليا. ويقول الشيخ الجليل عبد الرحمان الجيلالي في الجزء الثالث من تاريخ الجزائر العام إنه اطلع بنفسه على وثيقة الوقف المخصص من عقاره الخاص لصيانته وهي مضاة بخط يد الداوي ومختومة بخاتمه ومؤرخة بأواسط شعبان سنة 1210، وفيها ثبت حافل ومفصل لذكر الأماكن والعقار الخبسة مع بيان صرف الوقف وتعيين وظائف القيمين وعددهم سبعة وأربعون موظفا مع تقدير مرتباتهم".

انطلاقا من كل ما تقدم، نستطيع الجزم بأن الحديث عن الأتراك في الجزائر خطأ فادح عمد المؤرخون الغربيون وبعض المؤرخين العرب إلى تكريسه، إما عن جهل أو بقصد الإساءة إلى الإسلام. إن التعبير الصحيح يكون هو "الجزائر في العهد العثماني" على غرار ما نقول العهد الأموي والعهد العباسي والعهد الفاطمي لأن الخلافة الإسلامية ممثلة في بيت آل عثمان لا تختلف، في شيء، عن الخلافة ممثلة في البيوت الأخرى.

لقد كانت الخلافة ممثلة في كل هذه البيوت وفي غيرها تتسم، منذ نشأتها، بالانحراف عن جوهر الإسلام وذلك بفرضها مبدأ السلطة الوراثية وإغائها لأسلوب الشورى في الحكم. غير

أن ذلك الانحراف لم يمنعها من إعطاء الأمة الإسلامية خلفاء وسلاطين عظماء فتحوا الأمصار ونشروا الدين في مختلف أنحاء المعمورة، وتركوا من الآثار والمآثر ما يرقى بهم، عن جدارة، إلى مصاف المخلدين من الرجال، رغم ضعف السلف الذي عجز عن تسليط الأضواء على الإنجازات العملاقة التي جسدها على أرض الواقع في جميع الميادين.

وإذا كان المسلمون يرون في انتشار الإسلام فتحا مبينا ورحمة للعالمين، فإن المسيحيين واليهود، عربا كانوا أو من أجناس أخرى، إنما يعتبرون ذلك نوعا من الاستعمار المبني على العنف، والذي يجب أن يحارب بجميع الوسائل التي، من حملتها، تزييف التاريخ وتشويهه وتعتيم الحقائق وتحريفها، أو كل ذلك، وهو الأخطر، بالإضافة إلى تركيز مساعيهم وتكثيف جهودهم في اتجاه تكريس الغزو الثقافي الذي اتخذوه وسيلة لتقويض أركان الشخصية العربية الإسلامية تمهيدا لتكوين إنسان مقتلع الجذور، إمعني معمعي في جميع الحالات.

وتذكر سجلات التاريخ أن من بين أولئك اليهود والنصارى برزت أقلام مقتدرة، وظهر علماء كبار، بسطوا نفوذهم على مصادر المعرفة والثقافة في العالم الغربي، خاصة، ثم راحوا يخططون لتكوين تلاميذ لهم من أبناء البلدان النامية عامة وأبناء الأمة العربية الإسلامية بصفة خاصة، زودوهم بشهادات جامعية عليا في مقابل تجريدهم من كل أو جل ما يشدهم إلى أصلاتهم، ويربطهم بمجتمعاتهم حتى أن الواحد منهم أصبح يعيش في عزلة عن شعبه وملفوظا من المجتمعات الغربية التي ترفض استيعابه رغم كل ما يقدمه من تدليل على تنكره لماضيه واستعداده لارتداء العباءة التي يصنعها له المحتل، وهي عادة لا تتوفر على متطلبات الحياة الكريمة .

إن علماء الغرب هؤلاء هم الذين أسسوا المدارس الاستعمارية بالنسبة لجميع العلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية، ومن خلالها وضعوا المفاهيم والمصطلحات التي هي مفاتيح الفهم الصحيح والتي، من دونها، لا يمكن الوصول إلى الحقيقة اللازم بلوغها لتوفير شروط البناء والتشييد في ظل السيادة الكاملة. لأجل ذلك صار حتما على البلدان التي خضعت، في فترة من الفترات، إلى الهيمنة الأجنبية أن ترفض العمل بالأدوات التي وضعها

أساتذة المدارس الاستعمارية على اختلاف مشارهم السياسية والأيدولوجية، وأن تبدأ، قبل كل شيء، بتأسيس المدارس الوطنية التي تعنى بالعلوم الاجتماعية والإنسانية باعتبارها في أساس تكوين الإنسان والتي تتولى وضع مصطلحات ومفاهيم مأخوذة من الواقع الوطني الذي هو نقيض الواقع الاستعماري.

فخارج مفاهيم ومصطلحات مدرسة التاريخ الاستعمارية، مثلا، تؤكد سجلات التاريخ أن الجزائر كانت، قبل الاحتلال الفرنسي، كيانا مستقلا ذا سيادة مطلقة في إطار الخلافة الإسلامية ممثلة في بيت آل عثمان. وكان نظام الحكم فيها مؤسسا على الشورى وينطلق، قي مجمله، من مبادئ الشريعة الإسلامية. وكان التعليم فيها منتشرا انتشارا كبيرا حتى أن السيد ميشال هبار أورد في كتابه الموسوم "تاريخ نكت العهد" أن الأغلبية الساحقة من الجزائريات والجزائريين كانوا يجيدون القراءة والكتابة.

ويقول حمدان بن عثمان خوجه في مرآته: "...ويوجد لدى الجزائريين من المحاسن ما يجلب الانتباه. إنهم أوفياء لا يعرفون سرقة ولا خيانة ولا قتلا ولا أي نوع من أنواع الجريمة، وعلى العموم فهم رجال شرف لا يخلون بعهودهم أبدا، في حين أن الفرنسيين لم ينجزوا الجزء المثوي مما وعدوا به في بياناتهم ومعاهداتهم. إن معظم الفرنسيين لم يؤديوا حتى واجباتهم الاجتماعية التي تسمى بالحقوق العامة إزاء أمثالهم من البشر خاصة وهم ينتمون إلى أمة متحضرة".

وكانت الدولة الجزائرية، في ذلك الحين، تنعم بالازدهار الاقتصادي وبالأمن والاستقرار الاجتماعيين. نستعين، فقط، للتدليل على ذلك، بالإشارة إلى أن البايين: حسن وصالح، قد حكما الشرق الجزائري مدة خمس وخمسين سنة من دون انقطاع، قضياها في الكد والعمل يتمتعان بثقة السكان المطلقة وقد تركا كثيرا من الانجازات العمرانية ما زال الذي نجا، منها، من معاول الهدم الاستعماري شاهدا على ذلك. ثم هناك موقف جزائري وقع في العشرة الأخيرة من القرن الثامن عشر فيه كل الدلالة على استقلال السياسة الخارجية، في الجزائر، عن سياسة الباب العالي.

في تلك الأثناء كانت الثورة الفرنسية نظاما جديدا مرفوضا من أوروبا خاصة ثم انضمت الأستانة إلى ذلك الحلف الرافض والمعادي. ولو كانت الدولة الجزائرية كما وصفها السيد "شارل أندري جوليان" لوجدناها منحازة إلى العناصر المكونة للنظام القديم، لكن الواقع كان غير ذلك حيث قررت القيادة العليا، في البلاد، الاعتراف بالجمهورية الفرنسية الفتية بينما كان العالم كله مناهضا لها ويتحين الفرص للقضاء عليها. يرجع للتأكد من ذلك إلى " سجل معاهدات فرنسا" المجلد الأول الذي نشره الوزير المفوض " DE CLERCQ " تحت إشراف وزير الخارجية السيد: DROUYN.

لم يكن الاعتراف بالجمهورية الفرنسية، سنة 1793، مجرد كلام، بل إن السلطات الجزائرية التي كانت " تحب الحرية وتحترم الشعوب التي تختارها"، كما ورد ذلك في رسالة الاعتراف الموقعة من الداوي بابا حسن، قد نقلت إلى المسؤولين عن النظام الجديد في فرنسا أنها تضمن لهم الحماية السياسية والعسكرية والاقتصادية. وقد حدث ذلك بالفعل عندما هب الأسطول الجزائري لتحرير ميناء " تولون" الذي سيطر عليه الإنكليز، وحدث ذلك، أيضا، عندما جاءت فرنسا وتكرم عليها النظام الجزائري، صدقة أو قرضا. إن في ذلك لأكبر دليل على وجود السلطة السيادية التي تمثل ثاني عناصر التعريف بالدولة، حيث كان لهياكل القوة الرسمية وحدها، دون غيرها، مشروعية ممارسة الحق في اتخاذ القرار بجميع أنواعه وتنفيذه بجميع الوسائل.

وكانت الجزائر، قبل الاحتلال، أيضا، تتوفر على صفة أساسية أخرى من صفات التعريف بالدولة ألا وهي الاعتراف بشرعية الكيان السياسي القانوني داخليا وخارجيا. ذلك أن أغلبية أفراد المجتمع كانوا يقرون للنظام القائم بحق ممارسة السلطة عليهم دون التوقف عند نوعية الإقرار. أما عن الاعتراف الخارجي فتشهد بذلك عشرات المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع عديد الدول الأجنبية.

وفيما يخص الشرطين الرابع والخامس، فإن التدليل عليهما من باب النوافل إذ ليس هناك من ينكر وجود الجزائريات والجزائريين على أرضهم التي تحددت جغرافيا على النحو الذي هي عليه اليوم منذ مستهل القرن السادس عشر الميلادي.

هكذا، إذن، فإن الدولة الجزائرية كانت حقيقة ملموسة قبل أن تغتصب سيادتها بموجب العدوان العسكري الفرنسي سنة 1830. ويرجع الفضل في وجود هذه الدولة بكل مقوماتها إلى الفترة العثمانية التي ضببطت هويتها الإقليمية بعد انقسام الدولة الموحدية واندثار الكيانات التي نتجت عن ذلك. ولقد تميزت هذه الفترة، كذلك، باختيار العاصمة القارة، ووضع الأجهزة الإدارية الموحدة بالنسبة لكافة القطر وبسن القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية، والمنطقتا المعتمدة في إقامة العلاقات الدولية مع الالتزام بالبقاء في دائرة الحضارة الإسلامية واحترام الأسس الرئيسية التي كانت تقوم عليها الخلافة الإسلامية. من هذا المنطلق، نؤكد، هنا، من جديد أن الذي لا يدرس نظام الحكم في الإسلام لا يمكن أن يكتب تاريخ الجزائر.

إن ذلك لم يحصل حتى الآن، بل إن كتاب التاريخ ما زالوا يستعملون المفاتيح التي وضعتها مدرسة التاريخ الاستعمارية وعليه، فإننا نجد الفراغ المهول الذي يوحى للقارئ بأن الاستعمار أخرجنا من العدم... "لم نكن أمة ولم تكن لنا دولة"، لكننا كنا، منذ وجدنا، مجموعة من القبائل يغلب عليها الطابع الحيواني، لأنها تعيش متنافرة فيما بينها ومتطاحنة، متناحرة... كانت بلادنا "أرضا قابلة للاستعمار"، لم تعرف غير ذلك. وعندما أصابتنا نعمة الاستعمار الفرنسي السخي وتكفل بنا أبناؤه التقدميون، خاصة، أصبحنا "أمة في طور التكوين" بعد أن مررنا بمرحلة "الأهالي" وما يتبع ذلك من قوانين وتدابير وإجراءات استثنائية تمهد كلها إلى إخراجنا من دائرة الحضارة الإنسانية وحشرنا على هامش التاريخ.

"لقد كان الوجود الفرنسي، في الجزائر، رحمة. خلص الجزائريين من ظلم الأتراك واستبدادهم (كأنما الدولة التركية كانت موجودة منذ الأزل) ثم فتح المدارس وشتق الطرقات وشيد المباني والمستشفيات، ونظم المجتمع وهيكّل الاقتصاد، وأكثر من كل ذلك

هذب الإنسان وقولبه بحيث صار بإمكانه المطالبة بالاندماج في الأمة الفرنسية الكبرى ". إن هذه الفكرة الخاطئة قد وجدت، بسرعة وبدون أدنى صعوبة، طريقها إلى أذهان الأغلبية الساحقة من المتفرنسين الذين لم يكن لهم من المراجع سوى ما تخطه الأقلام الفرنسية. لأجل ذلك فإن بعض الجامعيين الجزائريين ممن يعدون أنفسهم وطنيين لا يرون غير معقول عندما يوردون، في كتاباتهم التي يظنون أنها مناهضة للاستعمار، تأكيدات مثل: " الاحتلال العثماني " و "الاستعمار التركي" في الجزائر.

إن الخلافة العثمانية لا تختلف كثيرا عن الخلافة الأموية والخلافة العباسية. إنها مليئة بالتناقضات التي يرفضها العقل السليم مثل التنكر إلى المساواة والشورى اللتين يأمر بهما الإسلام من جهة والعمل بنظام توريث السلطة الذي يرفضه الاسلام من جهة أخرى.

على هذا المنوال، فإن كبار الأساتذة في مدرسة التاريخ الاستعمارية لم ينجحوا من نشر معلومات لا علاقة لها بالمنطق، بل فعلوا ذلك فقط لإيهام القراء بأن العجز الفطري الناتج عن الموقع الجغرافي هو الذي يمنع بلاد المغرب، صدرا وأجنحة، من أن تكون دولة تستحق الوجود أو كيانا لا يستحق الاحتلال. فالسيد غوتي، على سبيل المثال، يعتبر تاريخ شمال إفريقيا قبل الاستعمار الفرنسي قرونا مظلمة وأن "التركيبة الجغرافية لها دخل في توجيه التاريخ وإليها ينسب عجز المغرب عن تكوين دولة دائمة" بل إنه لم يتوصل أبدا إلى تحقيق وحدة سياسة.

وشقت هذه الفكرة التافهة طريقها لتترسخ في ذهن المؤرخ الفرنسي الكبير: شارل اندري جوليان فكتب في نفس السياق " أن إفريقيا الشمالية الفرنسية التي تشمل المغرب الأقصى والجزائر وتونس ليست لها حالة مدنية دقيقة" وتدرجت ذات الفكرة إلى قناعات معظم الشخصيات الثقافية والسياسية الفرنسية الذين صاروا ينكرون على الجزائر وجودها كأمة وماضيها كدولة على مر التاريخ، فالسيد موريس توريز أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي صرح أثناء زيارته للجزائر العاصمة يوم 11/02/1939 أن الأمة الجزائرية في طور التكوين وهي خليط من عشرين جنسا، وقال "أدغار فور" سنة 1955 إنها لم تكن أبدا أمة ولا دولة في التاريخ، أما الجنرال شارل ديغول فانه صرح يوم 16/09/1959 خلال

ندوة صحفية أنه " لم تكن هناك أبدا في أية واحدة من حقبة التاريخ وبأي شكل كان دولة جزائرية".

هذه القنوات الخاطئة هي التي جعلت الرئيس جيسكار ديستان يصرح بكل بساطة لجريدة المجاهد الصادرة بتاريخ الحادي عشر أفريل سنة 1975 " أن الجزائر ولدت أخيرا" وبعد ذلك بربع سنوات نقلت جون أفريك عن السيد ميشال جويير وزير خارجية فرنسا في عهد الرئيس بومبيدو " أن الجزائر انما ولدت يوم 1962/07/05". وذات القنوات الخاطئة هي التي ترسخت في أذهان أعداد كبيرة من الجزائريين الذين لم يستطيعوا التخلص من العزو الثقافي ولم يجهدوا أنفسهم لإعمال العقل في البحث عن الحقيقة التي يمكن استخلاصها من تقرير الرائد المهندس العسكري بوتان الذي كان الإمبراطور نابليون بونرت قد أرسله الى الجزائر سنة 1808 في إطار الإعداد لعدوان مسلح كان يخطط له بكل جدية رغم ما كان يحظى به وما حظيت به هيآت الثورة الفرنسية قبله، من مساعدات غذائية ومالية. لقد جاء في التقرير المذكور " فمنذ مدة طويلة والفلسفة والسياسة والإنسانية والدين، كل ذلك كان يتطلب منا إباددة دولة تمثل جميع مفاهيمها خرقا دائما لكل مبدأ أخلاقي وتشكل مساسا بالحضارة كلها".

وتجاوزت آثار مدرسة التاريخ الاستعمارية حدود فرنسا لتشمل المراجع العلمية الإنسانية والمصادر المعرفية في أغلبية أنحاء العالم. من ذلك، على سبيل المثال، أن الموسوعة العالمية أوردت أن الجزائر لم يكن لها وجود ذاتي وهي الآن (أي سنة 1980) بقبضة جبهة التحرير الوطني في طور التشكل. وكتب محمد حسنين هيكل سنة 1965 " أن الجزائر لم تكن أبدا أمة في التاريخ" وجاء في افتتاحية "الديمقراطي الحر" المغربية أن الجزائر تحاول الآن (سنة 1981) أن تنتقم من التاريخ الذي حرّمها الشخصية المستقلة حيث كانت دائما تابعة وذيلا".

وفي الجزائر نفسها، فإن تأثير مدرسة التاريخ الاستدمارية يتجلى في تبني الباحثين والدارسين والسياسيين من أبنائها للمفاهيم والمصطلحات المزيقة الموضوعة خصيصا لإبقاء

الحقيقة مستورة بالأباطيل على حد تعبير الإمام الشيخ عبد الحميد ابن باديس* وكأفضل دليل على قولنا هذا تجدر الإشارة إلى أن الدراسات العليا في بلادنا، مازالت لا تتخرج من قبول أطروحة عنوانها: ميلاد الدولة الجزائرية والاعتراف بها سنة 1962". وفي الجامعات والمعاهد مازال التركيز على أن ظهور الحركة الوطنية في الجزائر لم يكن إلا بفعل تأثير الأحزاب اليسارية في فرنسا ونتيجة لاتصال الجزائريين بالثقافة الفرنسية أو في أحسن الأحوال أنها كانت رد فعل على موقف الكولون والإدارة الكولونيالية من مطالب الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية.

القضية الثالثة هي مسألة الحركة الوطنية في الجزائر. تزعم مدرسة التاريخ الفرنسية أن ميلاد هذه الحركة هو عام 1919 بحجة أن تلك السنة شهدت صدور قانون الإصلاحات السياسية الذي يسوغ، لبعض "الأهالي" ممارسة النشاط السياسي في الجزائر. صدق المتعلمون الجزائريون ذلك الزعم، خاصة عندما نشر الأمير خالد مطالبه، وأصبحت كل الكتابات تنطلق من ذلك التاريخ للحديث عن الحركة الوطنية. وظل الأمر على تلك الحال إلى ما بعد السبعينيات من القرن الماضي. وحتى بعد ذلك التاريخ، وإلى غاية اليوم، فإن خطأ فادحا ما زال يرتكب من طرف الأغلبية الساحقة من المهتمين بالكتابة عن تاريخ الجزائر فيكتبون أو يقولون: الحركة الوطنية الجزائرية. إن الخطأ فادح رغم عدم انتباه الناس إليه، ذلك أن الحركة الوطنية الجزائرية تنظيم جديد لم يحظ حتى الآن بما ينبغي من دراسة علمية. إنه ذلكم التنظيم الذي أنشأه السيد الحاج مصالي لينافس به جبهة التحرير الوطني.

والواقع، فإن تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ليس هو فقط الذي لم يدرس دراسة علمية، بل إن تاريخ الجزائر، في جميع حقبة، لم يعالج وفقا للمنهجية العلمية المشار إليها أعلاه. ذلك أن مدرسة التاريخ الاستعمارية قد لجأت إلى جميع الحيل لإفراغه من محتواه حتى يتسنى تقديم الإنسان الجزائري في صورة العاجز عن الإسهام في تطوير الحضارة الإنسانية، وتصوير بلاده بأقبح الصور التي تحمل في طياتها مبررات الاستعمار والاستبداد.

إن الدكتور أبو القاسم سعد الله الذي حاز لقب شيخ المؤرخين الجزائريين، نفسه، والدكتور محفوظ قداش الذي ظل، سنوات طويلة، يحتكر التاريخ في الجامعة، لم يستطيعا

التخلص من ذلك الزعم الذي أصبح مقبولا لدى مجموعات من طلبة التاريخ وأساتذتهم. في هذا السياق يقرأ الدارس، في مقدمة الجزء الأول من " تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية" أن سنة 1919 قد ميزها " بروز البوادر الأولى للحركة الوطنية الجزائرية " ولم يقل شيئا عن الحركة التي ولدت في الأستانة بتشجيع من سلطات الخلافة العثمانية التي كانت ترعى في عاصمتها إدارات سامية من أبناء تونس والجزائر ومراكش ولا تبخل عليهم بالوظيفة في الدوايب العليا للدولة.

إن تلك السنة، أي سنة 1912، قد عرفت نشاطا حثيثا تزعمه، في مدينة إسطنبول، كل من الشيخ محمد الأخضر بن الحسين البرجي (نسبة إلى برج بن عزوز الكائن في مدينة طولقة، ولاية بسكرة) والشيخ علي باش حامبه، زعيم " تونس الفتاة" ومستشار الصدر الأعظم من جهة، والشيخ محمد المكي بن عزوز الذي كان يشغل مستشارا لدى السلطان عبد الحميد من جهة ثانية. وبعد ذلك بعامين التقى الشيخ محمد الأخضر، بن الحسين في مدينة برلين، بالشيخ محمد باش حمبه شقيق علي باش حامبة ونتج عن اللقاء تأسيس "اللجنة التونسية الجزائرية للدفاع عن قضايا المغرب العربي الوطنية" التي وجهت "مطالب الشعب الجزائري التونسي" إلى مؤتمر الصلح المنعقد بباريس سنة 1917.

وقد كانت اللجنة مكونة من سبعة زعماء، أربعة منهم جزائريون كان الشيخ محمد الأخضر هو أبرزهم. أما الباقون الذين ما زالت المعلومات عنهم شحيحة فهم: الشيخ محمد مزيان التلمساني ومحمد بيراز الجزائري وحمدان بن علي الجزائري. وكانت مهمتها الأساسية، تتمثل في البحث عن الجنود المغاربة الذين أسرههم الجيش الألماني والعمل على إلحاقهم بصفوف "جيش تحرير شمال إفريقيا"، والعمل، إلى جانب ذلك، على ربط الاتصال مع أبناء شمال إفريقيا العاملين بالجيش الفرنسي وتخريضهم على الانضمام إلى صفوف الجيش الألماني ليتولى تسهيل التحاقهم بإخوانهم في جيش التحرير الذي كانت القيادة الألمانية مبدية كل الاستعداد لتسليحه ومساعدته على تقويض أركان الاحتلال الفرنسي.

لقد كان وضع الجزائر أسوأ من وضع كل الشعوب التي تعرضت للسيطرة الأجنبية، لأجل ذلك، فإن الذي يرجع إلى تاريخها بجميع مراحلها يجد أنه كاد يفرغ، كلية، من محتواه الإيجابي، وأنه تم تكييفه بحيث لا يكون قادرا على تحفيز المواطنين واستنهاضهم، ودفعهم في اتجاه العمل على الخروج من دائرة التخلف.

فالتاريخ القديم يبرز فيه الاستعمار الروماني وما تركه من آثار حضارية دون الإشارة إلى الإنسان الجزائري وما قام به من أدوار أساسية في عملية البناء دون التوقف عند مآثر القادة النوميديين وما أنجزوه، سواء في مجالات الهندسة وال عمران، أو في ميادين الكفاح المسلح والمقاومة الشعبية.

إن المصادر، لدراسة هذه الحقبة التاريخية، كلها، مكتوبة بأقلام أجنبية اعتنت كل العناية لتستل منها كل روح من شأنها أن تمهد الطريق لاستعادة السيادة المسلوبة أو تعيد إلى النفس تلك الثقة الضرورية لها لاسترجاع الاستقلال الثقافي على الأقل.

وإذ اختفت، بفعل ساحر، مآثر أبطالنا، فإن القادة الذين تركوا بصماتهم واضحة في تاريخ الإنسانية قد تحولوا إلى مجرد قطاع طرق أو رؤساء قبائل متفاوتة من حيث القوة، ومتناحرة فيما بينها عند أحسن الحالات. أما إسهامات اللوبيين -أجدادنا- في وقف شعوب البحر التي جاءت قبل حوالي خمسة آلاف سنة تحاول ابتلاع مصر وهدم حضارتها، فإن مؤرخي الاستعمار لم يكتبوا عنها شيئا، كما أنهم لم يعطوا أية أهمية لإشعاعات حضارة التاسيلي التي كادوا يوهمون الناس بأنها جزء من صنع المستعمر وإبداعاته.

ولئن كان القارئ يجد مادة غزيرة عن القديس أوغسطين، فإن المقصود ليس هو الإشادة بما وصل إليه الفكر النوميدي، لأن إنتاج القديس لم يكن وطنيا ولا أثر فيه للتفاعل بينه وبين الجماهير الشعبية، لكن التركيز عليه جاء نتيجة التخطيط لتقديمه كنموذج للمثقف الذي انفصل عن جذوره وتشبع بالفكر الاستعماري الذي تمكن من محو شخصيته الأصلية، وجرده من كل ما من شأنه أن يجعل منه مصباحا يهتدي به الشعب في معركته الرامية إلى الخلاص من الهيمنة الأجنبية. وأمثال القديس كثيرون في القرنين العشرين والواحد والعشرين.

وحيثما نلتفت إلى تاريخ المغرب الإسلامي، فإننا نجد قد كتب، في معظمه، بأقلام أبنائه في شكل دراسات وتعاليق وتحليل، وعن طريق كتابة المذكرات والرحلات، يستشف القارئ اللبيب كل ذلك من خلال كتابات مؤرخي الاستعمار ومؤلفات أبنائه ومفكره. وبعد الاستشفاف يبقى علينا الاستنتاج بأن المستعمر هو الذي أتلّف، بقصد، كل الكنوز الثقافية والعلمية التي عثر عليها بعد أن استفاد منها بشتى الوسائل والطرق.

إن المستعمر، في الحقيقة، لم يتلف الإنتاج الفكري والثقافي الوسيط فحسب، لكنه اتبع نفس الأسلوب وطبق نفس الطريقة، كذلك، ليحرّما من أهم ما أنتجه أسلافنا حتى في العصر الحديث، ويكفيها مثلا، على صحة ما نقول، عدم تمكن الدارسين والباحثين من العثور على أصل المرأة التي وضعها حمدان بن عثمان خوجة باللغة العربية، وكذلك ما أصاب تحفة الزائر من تحريف وما أدخل من تزيف على معاهدي دي مشال والتافنة اللتين أبرمهما الأمير عبد القادر، الأولى مع الجنرال دي مشال والثانية مع الجنرال بيجو. وهناك، أيضا، مذكرات أحمد باي التي اختفت لتحل محلها مجموعة من الترجمات المتباينة. إن التاريخ، بأقلام الأوربيين، لم يقل لنا إننا، فعلا، سهرنا، مخلصين، على تحويل التكنولوجيا إلى أوربا المسيحية في ذلك الحين، لأن معظم الذين فُهلوا من جامعات بجاية وتلمسان وبسكرة كانوا من رجال الكنيسة التي كانت، على غرار المسجد في الإسلام، هي مركز الإشعاع العلمي.

إن الموسوعات التاريخية، وكلها من وضع الغرب الإمبريالي، تخصص مكانة مرموقة للسيد "تماس مور" صاحب "جزيرة الشمس" في الربع الأول من القرن السادس عشر، و"وانسلي" صاحب "قانون الحرية" في النصف الأخير من القرن السابع عشر، لكنها لا تولي أية أهمية للشيخ عبد الله بن ياسين، صاحب "نظرية الرباط" التي بني على أساسها مجتمع الدولة المرابطية المعروفة بفتوحاتها وإنجازاتها التاريخية في المغرب و في أوربا نفسها .

وحيثما نصل إلى التاريخ الحديث والمعاصر، فإننا نجد الفراغ المهول الذي يوحى للقارئ بأن الاستعمار أخرجنا من العدم... "لم نكن أمة ولم تكن لنا دولة"، لكننا كنا، منذ وجدنا، مجموعة من القبائل يغلب عليها الطابع الحيواني، لأنها تعيش متنافرة فيما بينها

ومتطاحنة، متناحرة... كانت بلادنا "أرضا قابلة للاستعمار"، لم تعرف غير ذلك. وعندما أصابتنا نعمة الاستعمار الفرنسي السخي وتكفل بنا أبناءه التقدميون، خاصة، أصبحنا "أمة في طور التكوين" بعد أن مررنا بمرحلة "الأهالي" وما يتبع ذلك من قوانين وتدابير وإجراءات. "لقد كان الوجود الفرنسي، في الجزائر، رحمة. خلص الجزائريين من ظلم الأتراك واستبدادهم ثم فتح المدارس وشق الطرقات وشيد المباني والمستشفيات، ونظم المجتمع وهيكل الاقتصاد، وأكثر من كل ذلك هذب الإنسان وقولبه بحيث صار بإمكانه المطالبة بالاندماج في الأمة الفرنسية الكبرى".

إن مما لا شك فيه أن الإنسان، بطبعه، يكره الظلم والاستبداد، ويفرض التزييف والتشويه والتهميش، كل ذلك بقدر ما هو ميال إلى ممارستها عندما تواتيه الفرص. لكن الشعب الجزائري كان له، فوق كل ذلك، حق أخذ منه بالقوة، وظل، طوال ليل الاستعمار الحالكة، يسعى، بشق الوسائل، لاسترجاعه.

لقد كان الشعب الجزائري ينعم بحريته واستقلاله عندما فاجأه الاحتلال الفرنسي فغيبهما بحد السلاح، ولم يترك حيلة إلا واستعملها للقضاء على مختلف عناصر الشخصية الوطنية؛ ومن ذلك أنه حرم تعليم اللغة العربية واعتبرها، بفعل القانون، أجنبية في عقر دارها؛ واعتدى على أوقاف المسلمين، فاغتصبها ووزعها، غنيمة حرب، على الضباط السامين وعلى الكولون المستقدمين من سائر أنحاء أوربا؛ ولم يحاش بيوت الله التي هدم منها أعدادا كبيرة، وحول بعضها إلى ما يستحي المرء عن ذكره وأسند مسؤولية تسيير الأعداد الباقية منها إلى مديريات الشؤون الأهلية التي يرأسها مثقفون فرنسيون وصل بهم حقدهم على الإسلام إلى أنهم كانوا يعينون الأئمة من بين قدماء الحاربيين الأميين الذين يتولون، بدورهم، توظيف من يصلي بالمسلمين مقابل درهيمات معدودة؛ ولم ينج نمط الحياة والعادات والتقاليد وحتى العلاقات الاجتماعية من الكيد الذي جعلها تختفي، بالتدريج، لتترك المكان لغيرها مما أعدته الإدارة الكولونيالية للقضاء على الإنسان الجزائري الأصيل واستبداله بآخر يكون قابلا للاستمرار ومستعدا للمسوخ بجميع أنواعه.

وكان علينا أن نطرح سؤالاً بسيطاً: ما هي الحركة الوطنية ولماذا نقول حركة وطنية؟ ولو أننا طرحنا هذا السؤال في وقته وأجبنا عليه بالعقل لكننا وصلنا إلى النتائج المتوخاة. إن الوطن، في تعريفه الصحيح، هو كيان سياسي وقانوني تتوفر فيه شروط معلومة كانت، كلها، بينة في الجزائر قبل العدوان عليه سنة 1830. لقد كانت كياناً سياسياً معترفاً به في الداخل وفي الخارج وهذا شرطان من شروط قيام الدولة. وكانت هناك معايير ومقاييس للاعتراف، إذ أن الاعتراف مبني على الموافقة، مبني على المساندة ومبني على الدعم في جميع المجالات. ولو أن العرائض السياسية كانت تكفي للتعريف بالحركة الوطنية، لعدنا إلى تلك التي كان قد رفعها، إلى مختلف رجال الدولة الفرنسية، كل من السادة حمدان بن عثمان خوجه، وإبراهيم بن مصطفى باشا، وأحمد بوضربه، ومحمد بدوي، والشيخان محمد بن العربي الشرشالي ومحمد بن رحال، وعمر راسم وعمر بن قدور وغيرهم كثير وكتاباتهم، اليوم، تملأ المكتبات لكنها غير مدروسة رغم أنها تشتمل على أكثر مما ورد في مطالب الأمير خلد التي لم تهتم بالجوانب الفكرية والحضارية التي نجدها بارزة في غيرها خاصة في عريضة الشيخين وعريضة القمقوم عمر راسم.

إن الحركة الوطنية، في منظورها الصحيح، إذن، تشمل كل نشاط يهدف إلى استرجاع وطن ضاع أو بناء ما تهدم فيه، ومن ثمة فهي تسمح كافة الميادين العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. لكن مدرسة التاريخ الاستدمارية مارست التعتيم بكل أنواعه واستطاعت أن تجعلنا نؤمن بأن الحركة الوطنية هي، فقط، ما نتج عن إصلاحات الرابع فبراير سنة 1919، ونصدق أن المقاومة العسكرية، على سبيل المثال، توقفت في سنة 1871 أو في أبعد الحدود مع ثورتَي أولاد سيدي الشيخ أي في نهاية القرن التاسع عشر. وقبلنا نحن هذا التحديد أو هذا التعريف أو هذا التخصيص من المؤرخين الآخرين في حين يقول الواقع الذي لا يعتريه أدنى شك أن المقاومة المسلحة أو المقاومة العسكرية استمرت متواصلة، في مختلف أنحاء البلاد، إلى غاية التاسع عشر مارس سنة 1962.

وفي الواقع، إن الحركة الوطنية في الجزائر تبدأ سنة 1830 ولها، طبعاً، أشكال متعددة: عسكري واجتماعي وثقافي وتربوي وحضاري وقد ظلت متواصلة إلى غاية اندلاع ثورة التحرير في أول نوفمبر سنة 1954. كان الشعب الجزائري، طوال كل تلك الفترة يرفض الجنسية الفرنسية لاعتقاده بأنها تتناقض مع الإسلام حتى أن الشيخ عبد الحميد بن باديس أفتى سنة 1937م (من تجنس بالجنسية الفرنسية مرق عن الدين) وهذه الفتوى أكدها، سنة 1973، مؤتمر الفكر الإسلامي الذي ترأسه، في مدينة تيزي وزو، الشيخ أبو زهرة والذي درس الموضوع مدة ثلاثة أيام وكانت النتيجة شرعاً أن فتوى الشيخ عبد الحميد بن باديس تبقى قائمة.

إذن كانت المقاومة قادرة على الوقوف في وجه العدو حتى أنه لم يتمكن من تنصير الجزائريين الذين أصبح اليوم تنصيرهم بالعشرات، لم يتمكن من تجنيس الجزائريين الذين أصبح تجنيسهم اليوم بمئات الآلاف، لم يتمكن من كسر أجنحة الثقافة العربية التي ظلت قائمة قادرة على نشر الوعي وتكوين الإنسان المناضل الذي يتميز بمميزات فقدناها اليوم.

هناك ظاهرة عندنا في الجزائر لا يعرفها غيرنا وتمثل في أننا ظللنا، سنوات عديدة، نطلق تسمية الحركة الوطنية، فقط، على الحركة المصالية، وبقي ذلك سائداً إلى أن اندلعت الثورة في الفاتح من نوفمبر سنة 1954. كان الناس عندما يقولون "الحركة الوطنية" فإن أذهانهم تنصرف، فقط، إلى حزب الشعب الجزائري بكل واجهاته.

إننا نعرف أن طريق البحث والدراسة لشاق وطويل وهو مليء بأنواع التضليل والفضائح، لأجل ذلك يجب على السلطات الحاكمة، إن كانت وطنية بالفعل وصادقة، أن تبذل كل ما في وسعها لتنتصر مدرسة التاريخ الوطنية ولتضعف الجهود خاصة للاهتمام بمصادر تاريخنا الوطني القابعة في دور المحفوظات وفي المكتبات العامة والخاصة في سائر بلاد العالم وبالأخص البلاد العربية والإسلامية التي كانت قد استقبلت كثيراً من علماء الجزائر وشخصياتها الثقافية والسياسية.